

العنوان:	الإدارة المالية
المصدر:	الاقتصاد والمحاسبة
الناشر:	نادي التجارة
المؤلف الرئيسي:	مصطفى، منال
المجلد/العدد:	ع654
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	مايو
الصفحات:	27 - 31
رقم MD:	666141
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	منظمات الأعمال ، الإدارة المالية ، المحاسبة، التسويق
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/666141

الإدارة المالية

لماذا دراسة المالية

من منا يحتاج لمعرفة ودراسة الإدارة المالية في الحقيقة هناك عدة أسباب تجعل كل واحد منا بلا استثناء يحتاج لدراسة المالية حتى ولو لم يكن يخطط: لأحد الوظائف في الإدارة المالية وسنعرض بعضا من مظاهر الحاجة لدراسة المالية.

التسويق والمالية

إذا كنت تعمل في التسويق أو محبا لممارسته، فأنت بحاجة لمعرفة المالية، لأن المسوقين دائما يعملون بميزانيات محددة للتسويق وهم بحاجة لمعرفة كيفية تحقيق أعلى الأرباح من مصاريف البرامج التسويقية كما أن تحديد المصاريف والعائد منها تعتبر واحدا من أهم الموضوعات في المالية، ولذا ما تتعلمه في المالية ستستخدمه في التسويق.

المحاسبة والمالية

وهناك ارتباط وثيق بين المحاسبة والمالية فالتقارير التي ترفع من المحاسبين هي التي تستخدمها الإدارة المالية لاتخاذ القرارات المناسبة، ومن اتجاه آخر فإن فهم المالية يؤهل المحاسبين لفهم أي نوع من المعلومات ضروري للإدارة المالية كما يؤهلهم عموما لمعرفة كيف أن المعلومات المحاسبية تستخدم من جهة الإدارة المالية. كما أنه في كثير من الأحيان نتيجة لهذا التقارب بين المحاسبة والمالية. ويحدث ذلك في الشركات الصغيرة خصوصا. يشارك المحاسبون في اتخاذ القرارات المالية بجانب دورهم التقليدي في المحاسبة.

الإدارة والمالية

من أهم أقسام الإدارة: الإدارة الاستراتيجية، والتفكير في استراتيجية المؤسسة دون التفكير في استراتيجيتها المالية وصفة سريعة لكارتة محققة، ومن هنا كان لزاما على الإدارة الاستراتيجية أن يكون لها فهم عميق في الإدارة المالية، لأن مالية الشركة هي باختصار ضمان بقائها ونموها. وبجانب ذلك فعلى مديري أي منظمة أن يكونوا على علم تام كيف أن الوظائف في تلك المنظمة تكون سببا في إدرار الأموال إليها، بحيث يستحق صاحب هذه الوظيفة أن يأخذ أجرا مقابل عمله، كما أن كل مدير مطالب بأن يعمل على زيادة ربحية المنظمة، وبالتالي فهناك ارتباط وثيق بين فهم المالية وبين الإدارة.

أنت والمالية.

ومن أهم الأسباب التي تدفعنا لدراسة المالية هو أنه سيكون لاتخاذ قرارات مالية حياتنا. وكلنا نعلم بأن يكون لنا مشروعات كبيرة وناجحة؟ إذا لا سبيل لنا لتحقيق ذلك إلا أن يكون لدينا فهم عميق بالمالية لأنها طريقة ووسيلة في اتخاذ قرار مالي سليم، لا أن ستأتي علينا الكثير من المواقف في حياتنا التي سنكون فيها بصدد اتخاذ قرار مالي حاسم فعليا أن نكون مستعدين لتلك اللحظة. فتابع معنا هذه السلسلة الجديدة: من مبادئ الإدارة المالية، لعلها تكون سببا في زيادة فهمنا للمالية لتساعدنا على خوض غمار الحياة بنجاح.

تعريف الإدارة المالية

هي مجموعة الدراسات التي تهتم بدراسة أفضل السبل للحصول على التمويل وأفضل السبل لاستخدام هذه الأموال من أجل تحقيق الهدف الأساسي لمنشآت الأعمال وهو تعظيم القيمة السوقية للمنشأة أي هي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل واستثمار هذه الأموال بكفاءة بما يكفل تعظيم القيمة السوقية للشركة أو تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الأسمى للشركة وهو البقاء والنمو والاستمرار. هذا يعني أن وظيفة الإدارة المالية تتعلق بإدارة حقيبة استثمارات الشركة بشكل يعظم العائد على هذه الاستثمارات عند مستوى مقبول من المخاطر، وتمويل هذه الاستثمارات بمزيج مناسب من مصادر التمويل بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال إلى حد الأدنى.

تطور علم الإدارة المالية

مرت الإدارة المالية منذ نشوئها بمتغيرات متعددة وهذا أدى إلى اتساع مهامها ومجالاتها وزيادة أهميتها ومكانتها بين العلوم لأخرى. وقد تميز العقدان الأخيران بما يلي:

زيادة شدة المنافسة.

زيادة حدة التضخم.

ازدياد التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي.

التقدم التكنولوجي الهائل.

عظم المسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق منشآت الأعمال.

اهتمام المفكرين في الإدارة المالية على ما يلي:

عمليات الاندماج

إنشاء مؤسسات جديدة.

إجراءات تدبير الأموال اللازمة للمشروعات.

وأیضا بالاهتمام بطرق وإجراءات تدبير الموارد المالية لتمويل الاستثمارات بما يلي:

إجراءات الإفلاس التجاري.

إدارة السيولة

تجنب المشكلات المالية

التحليل المالي وتقييم أداء الإدارة وذلك بسبب التدخل الحكومي وإصدار التشريعات التي تقضي بنشر البيانات المالية.

في الأربعينات وبداية الخمسينات تركز اهتمام المفكرين على معالجة الكساد العظيم وتركز الاهتمام على موضوعات الإفلاس:

الاندماج.

إعادة تنظيم المنشآت.

توفير الأموال اللازمة للتوسع.

قبل نهاية الخمسينيات زاد الاهتمام بما يلي:

الابتعاد عن المسائل الوصفية وبدء التركيز على المسائل الكمية كالتحليل المالي والتخطيط لاستخدام الموارد المالية بما فيها عملية التخطيط للاستثمارات الرأسمالية.

ومنذ الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات تركز اهتمام المفكرين بدراسة ما يلي:

الموازنات الرأسمالية وتقييم رأس المال الثابت ومعرفة التدفقات الناجمة عن الاستثمارات طويلة الأجل وجدوى هذه الاستثمارات.

إدخال عنصر التضخم في عملية التحليل المالي.

بشكل عام فاهتمامات الإدارة المالية خلال هذه الفترة كانت كما يلي:

ترتيبات تدبير الأموال من المؤسسات المالية.

الأدوات المالية المستعملة لتدبير تلك الأموال والأساليب المستعملة في تلك الأسواق.

العلاقات القانونية والتشريعية والمحاسبية التي تربط الشركة بالمصادر الممولة لها.

الاحتياجات الطارئة للتمويل مثل حالات الاندماج والتصفية وإعادة التنظيم وهي تمثل حالات غير عادية.

وقد تعرض مفهوم الإدارة المالية خلال هذه الفترة لمجموعة من الانتقادات من أهمها.

التركيز على وجهات نظر الجهات التي تقوم بتزويد الأموال التي هي في العادة من خارج الشركة، وبالتالي فقد تم إهمال وجهات نظر الأشخاص والمدراء الذين يعملون

داخل الشركة المقترضة والذين يقررون ضرورة الاقتراض الخارجي.

التركيز على مشاكل التمويل في الشركات المساهمة وعدم التركيز على مشاكل تمويل الأنواع الأخرى للشركات، مثل الشركات الفردية وشركات التضامن.

الاهتمام بأحداث مالية نادرة الوجود مثل الاندماج، إعادة التنظيم، وتوحيد الحسابات الختامية وما شابه ذلك. وتم إهمال الأحداث المالية اليومية العادية في الشركات.

التركيز على معالجة أساليب وطرق التمويل طويل الأجل والأمور المالية المتعلقة بذلك وبالتالي إهمال مشاكل التمويل قصير الأجل.

لم يستطع المدخل التقليدي معالجة تخصيص الأموال.

ومنذ منتصف الستينيات تم تطوير نظرية محافظ الاستثمار بسبب زيادة اهتمام الشركات بتحقيق الربحية من خلال الاستثمار في مشاريع وأدوات مالية متنوعة. كذلك

ظهر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية الذي كان معنيا بتحليل المخاطرة وربطه مع العوائد المطلوبة على كل استثمار:

في الوقت الحاضر تطورت الوظيفة المالية وتعقدت مهامها بحيث أصبحت تستخدم العديد من الأساليب الرياضية والإحصائية والحاسب من أجل اتخاذ العديد من

القرارات المالية المتزامنة والمتعلقة بالتمويل والاستثمار. كذلك انتقلت وظيفة الإدارة المالية من الدور الاستشاري إلى دور المشارك في اتخاذ القرارات داخل الشركة. وأيضاً اتسع عمله

ليشمل الحصول على الأموال من مصادر مختلفة بأقل تكلفة ممكنة.

أهداف الإدارة المالية:

وحتى يتمكن المدير المالي من صنع قرار مالي سليم للمنظمة، فلا بد أن يكون بداية على علم وفهم بالهدف الذي تهدف أي إدارة مالية إلى تحقيقه، فهذا الفهم هو الذي

يؤدي إلى وجود أسس ثابتة لصنع وتقييم قرارات مالية سليمة.

مكونات الإدارة المالية. الإدارة المالية العامة:

١. إيرادات الدولة، نفقت الدولة.

٢. الموازنة العامة

٣. الرقابة على الأموال العامة.

٤. تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة.

٥. وأثر فرض الضرائب على اقتصادات الدولة.

وهي الإدارة التي تهتم بأوجه النشاط المالي في المشروعات الفردية أو الشركات وتشمل التخطيط المالي المالية الخاصة هي الإدارة التي تتعلق بتنظيم الوظيفة المالية/ الرقابة المالية/ إدارة

رأس المال.

وبإيرادات الفرد وكيفية إنفاقها بما يحقق له أكبر إشباع ممكن، وكيفية استثمار هذه الأموال وكذلك معالجة مواضيع أخرى كالتقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي

وغيرها مما يهم الفرد.

الإدارة المالية في القطاع الخاص

إن المحاور الأساسية للوظيفة المالية تتضمن ما يلي:

تدبير الأموال اللازمة للمنشآت وذلك من خلال القيام بالخطوات الإجرائية لتدبير الاحتياجات المالية اللازمة وكذلك اتخاذ القرارات بشأن نوعية الأموال المطلوبة وتحديد مدى

الاعتماد على كل من مصادر التمويل طويل الأجل ومصادر التمويل قصير الأجل.

اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات المستقبلية من حيث عملية اختيار الموجودات وكيفية الإنفاق على هذه الموجودات ومقابلة عوائد الاستثمار المتوقعة في المستقبل مع المبالغ المنفقة

على تلك الموجودات.

القيام بالتخطيط المالي من أجل التعرف على ما سوف تكون عليه الأوضاع في المستقبل واتخاذ القرارات المناسبة في ذلك الشأن.

وضع المعايير الرقابية للوقوف على حقيقة المركز المالي للمنشأة وللحكم على مدى سلامة القرارات التي تم اتخاذها.

تعريف التحليل المالي:

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة

تفصيلية دقيقة وإيجاد الرباط والعلاقة فيما وبينهما، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على

المنشأة على العلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

استعمالات التحليل المالي:

1. التحليل الائتماني. يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنظمات واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية:
 1. الذي يقوم بهذا التحليل هم وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.
 2. التحليل الاستشاري الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المنشأة.
 3. تحليل الاندماج والشراء يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.
 4. التخطيط المالي يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإداري وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا يوجد دور هام في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

5. الرقابة المالية

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

6. تحليل تقييم الأداء

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات، أما الجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المنشأة والمستثمرون والمقرضون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية وذلك على النحو التالي:

1. إدارة المنشأة تقوم إدارة المنشأة بإعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الأغراض التالية؟
 - قياس سيولة المنشأة.
 - قياس ربحية المنشأة.
 - تقييم كفاءة المنشأة وإدارة أصولها وخصومها.
 - اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها.
 - معرفة مركز المنشأة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.
- ب. المستثمرون يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:
 - قدرة المنشأة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الإيرادية للمنشأة لمعرفة درجة السيولة لدى المنشأة وقدرتها على توفيرها حمايتها من الوقوع في العسر المالي ولتمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم مع رغباتهم.

ج. المقرضون

كما بينا في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وهذا يتناسب مع المقرضين أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى معرفة درجة ربحية المنشأة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضين أصحاب الديون طويلة الأجل.

د- الجهات الرسمية

- تقوم الجهة الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية
- لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المنشأة.
 - لأغراض التسعير لإنتاج المنشأة أو خدماتها.
 - لأغراض متابعة نمو تطور المنشأة وخاصة الصناعية منها.
- هـ- بيوت الخبرة المالية هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المنشأة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب.

وظيفة المحلل المالي

المحلل المالي يقوم بوظيفتين رئيسيتين هما:

أولاً: الوظيفة الفنية

1. كيفية احتساب النسب المالية رياضياً
2. تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة.
3. مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

ثانياً: الوظيفة التفسيرية

وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج. وعلى المحلل المالي عند مزاولته لوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما يلي:

١. الشكل القانوني للمنشأة.

٢. طبيعة النشاط الذي تزاوله.

- إدارة المنشأة

- مركز المنشأة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي له.

- خصائص الصناعة التي تنتمي لها المنشأة

طبيعة الأنظمة الحكومية التي تعمل المنشأة في ظلها.

طبيعة السوق الذي تعمل به.

الموقع الجغرافي التي توجد به المنشأة

أهداف التحليل المالي

التعرف على حقيقة الوضع المالي للمنشأة.

الحكم على أداء كفاءة الإدارة.

بيان قدرة المنشأة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.

تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة.

الحكم على جدوى الاستثمار في المنشأة.

بيان وضع ومستوى المنشأة في القطاع الذي تنتمي له.

المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدم.

تحليل الهدف عن عملية التحليل المالي

يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة.

٣. تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي.

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث إن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا يكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العمل.

٤. تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهداف أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية التي تظهر، كما يمكن الحصول

على المعلومات الشخصية عن العمل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

٥. اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة

وعن أساليب الأدوات المستخدمة في التحليل فهي كثيرة نذكر نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

٥- استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل لاتخاذ القرارات.

٦- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج.

٧- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس.

٨- دراسة وتحليل أسباب الانحراف.

٩- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.

خصائص معايير التحليل المالي واستخداماتها.

أولاً: أن يكون المعيار واقعياً ويمكن تنفيذه.

أن يتصف بالاستقرار النسبي بمعنى أن يبقى ثابتاً لا يتغير من فترة لأخرى.

أن يكون المعيار واضحاً ويتصف بالبساطة وسهولة الاستخدام وألا يكون له أكثر من تفسير.

ثانياً: الاستخدام

يستخدم أداة للمقارنة بينه وبين النسب الفعلية التي تظهر لدى المنشآت مما يمكن المحلل من اكتشاف الانحرافات والبحث عن أسبابها.

تفسير النسبة أو الرقم الناتج عن عملية التحليل على ضوء المعيار المستخدم في الدراسة.

أنواع المعايير

المعايير المطلقة/ المنطقية

وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي التي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من أضعف المعايير

المستخدمة، من الأمثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول ٢: ١ ونسبة السيولة السريعة ١: ١.

معييار الصناعة

- ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات تنتمي إلى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالاً حتى أنه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح ولكي تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لا بد أن تتوفر فيه الخصائص التالية:
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.
 - أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم واحد.
 - أن تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة.
 - أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية.
- وكما لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل فيما يلي:
- صعوبة تصنيف الصناعات لاختلاف أنشطتها.
 - اختلاف الظروف والحجم والمستوى التكنولوجي وطرق الإنتاج لدى الشركات.

الاختلاف في الموقع الجغرافي:

الاختلاف في مصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض ومنها من يعتمد على أموال الملكية ومنها من يجمع بين النوعين المعيار الاتجاهي / التاريخي

وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم على مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه الشركات فمثلاً لو افترضنا أن نسب المديونية الحالية ٣ : ١ في حين أنها كانت في الماضي ١ : ٢ إذ أن هناك انحراف بين النسبتين مما يدعو المحلل إلى التساؤل والبحث عن أسباب هذا الانحراف وهل هو انحراف سلبي أو إيجابي ويمكن احتسابه من خلال: المتوسط الحسابي لمجموعة النسب لدى شركة واحدة لسنوات ويمكن استعماله في الحالات التالية:

أ. في حالة عدم توفر معايير أخرى بديلة مثل المعايير النمطية أو الصناعية.

ب. عدم وجود صناعات أخرى مشابهة من أجل المقارنة بينها.

ج- صعوبة التعرف على اتجاه أداء الشركة على مدى الزمن.

٤. المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي

نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلاً وذلك خلال فترة زمنية محددة ومن الأمثلة عليها النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.

أدوات التحليل المالي:

- التحليل المقارن للقوائم المالية
- التحليل المقارن لقوائم الدخل.
- التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي.
- تحليل قائمة مصادر الأموال والاستخدامات

النسب المالية

هي عبارة عن تعبير بسيط لعدد ما منسوب إلى عدد آخر ولكي تعتبر النسب مؤشرات ذات معنى يجب أن يكون هناك علاقة واضحة ومعينة بين العددين المستخدمين في حساب كل نسبة.

تم تقسيم النسب المالية إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:

نسب السيولة

نسب الربحية

نسب الكفاءة

نسب الدفع المالي

التي تقيس مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة (Current Ratio) وشبه السائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر. نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة.

وتعبر هذا النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد. فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة بند الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزون وعدم تصريفه وهو أمر غير جيد وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة بند النقدية بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام الشركة الجيد للسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة ذلك، أو ربما بسبب زيادة تراكم بند العملاء وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة العملاء المدينين. لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة للشركات الناجحة في نفس النشاط وكذلك (Quick Ratio) مراعاة جميع الجوانب الأخرى التي يمكن استنباطها من خلال النسبة وعلاقتها بنسبة السداد السريع.

نسبة النقدية = (الأصول المتداولة. المخزون) ÷ التزامات المتداولة (cash Ratio) نسبة النقدية.

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل خلال أيام معدودة، ويتم تجنب بند المخزون نظراً لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

نسبة النقدية = النقدية والأصول شبه النقدية ÷ الالتزامات المتداولة.

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل من خلال مكالمة تليفونية كما يقولون، وهي تعطي مؤشرا للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

وتعتبر الأصول شبه النقدية هي كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة مثل الأوراق المالية القابلة للتداول في البورصة **Profitability** نسب الربحية. وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح.

هامش مجمل الربح = مجمل الربح ÷ صافي المبيعات.

وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاعاً مبالغاً فيه في تكلفة الخامات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة أو خلافه.

(معدل العائد على المبيعات) هامش صافي الربح

هامش صافي الربح = صافي الربح ÷ صافي المبيعات.

وتقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق على كل جنيه من المبيعات، وهي تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وخلافه، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها وربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق الشركة معدلاً مناسباً للعائد على حقوق الملكية.

(Return on Equity) معدل العائد على حقوق الملكية

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية.

وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالشركة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة وبناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر الملاك ما يوازي معدل العائد الحالي من الخطر مضافاً إليه ما يطلق عليه بدل المخاطرة وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة استثمار لأخرى. ويعتبر معدل العائد الحالي من الخطر هو ذلك العائد المؤكد الحصول عليه بنسبة ١٠٠% حيث لا يتعرض المستثمر لأي نوع من المخاطرة أو التعرض للتقلبات في ذلك العائد وغالباً ما يستخدم معدل العائد على أذون الخزانة كمعدل عائد خال من الخطر في ظل معدل تضخم يساوي صفراً أما في حالة وجود معدل تضخم فيتم استخدام معدل العائد الاسمي الحالي من الخطر فيتم حسابه كما يلي فيتم

معدل العائد الاسمي الحالي من الخطر = (١ + معدل العائد الحالي من الخطر) (١ + معدل التضخم).

أما بدل المخاطرة فهو الجزء من العائد الذي يطلبه المستثمر نظير تحمله مخاطر إضافية عند الاستثمار في: مجالات قد تتعرض للتقلبات ويتم تقسيم المخاطر لما يلي.

١. **Bussines Risk** مخاطر الأعمال

Financial Risk مخاطر التمويل.

٢. **Liquidity Risk** مخاطر السيولة

وتنقسم المخاطرة بوجه عام إلى جزئين: أحدهما يرجع إلى السوق ككل وهو ما يسمى المخاطرة المنتظمة والأسر يرجع إلى الشركة نفسها وهو يسمى المخاطرة غير المنتظمة ويتم قياسها والتحكم فيها داخل الشركة. ويتم تقدير المخاطرة المنتظمة للاستثمار عن طريق الربط بين العائد على الاستثمار والعائد على السوق ككل لتحديد ما يسمى المخاطرة المنتظمة.

معدل العائد على الاستثمار **In vestment return**

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح ÷ إجمالي الاستثمار.

ويتكون إجمالي الاستثمار من (رأس المال العامل + إجمالي الأصول طويلة الأجل).

أو من (مجموع حقوق الملكية + القروض طويلة الأجل). وتعتبر النسبة عن مدى كفاءة الشركة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال حيث إن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.

وتكون تكلفة التمويل هي إجمالي التكلفة المرجحة لبنود التمويل، ويتم مقارنتها بالعائد على الاستثمار لتحديد كفاءة الشركة في إدارة الأموال المستثمرة.

معدل العائد على إجمالي الأصول (Return on Total Assets)

معدل العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول.

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المنشأة في استغلال أصولها، ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول آخر المدة)، ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع، في بيان أسباب الارتفاع أو انخفاضها. وتستخدم معادلة دي بونت (Du Pont System of Finacial Analysis) وتستخدم معادلة دي بونت الانخفاض في العائد على الأصول حيث تربط نسبتي العائد على المبيعات ومعدل دوران الأصول في طريقة لتحليل أكبر قدر من بنود قائمتي الدخل والميزانية لمعرفة أوجه القصور لمحاولة تلافيها مستقبلاً أو أوجه التفوق لمحاولة تعزيزها.

العائد على الأصول = العائد على المبيعات * معدل دوران الأصول

(العائد على الأصول) = (صافي الربح ÷ صافي المبيعات) * (صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول).

ويتم تحليل بنود الأرباح من إيرادات وتكاليف وكذلك بنود المبيعات من كميات وأسعار بيع، كما يتم تحليل بنود الأصول من أصول ثابتة ومتداولة للوصول من هذه المنظومة للأسباب التي تزيد من كفاءة العائد على الأصول.

(٢) **نسب النشاط Activity Ratios**

وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Asset Turnover) معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات ÷ الأصول الثابتة.

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة المنشأة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمنشأة.

معدل دوران المخزون (innroventory turnover)

معدل دوران المخزون = تكلف المبيعات ÷ متوسط المخزون.

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح الشركة حيث تستطيع الشركة أن تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من الشركات المماثلة التي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

معدل دوران إجمالي الأصول (Total Assesets Turnover)

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات ÷ متوسط إجمالي الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول الشركة.

معدل دوران المدنين Accounts Receivable Turnover

معدل دوران الدائنين = المشتريات الآجلة ÷ متوسط حسابات الدائنين.

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المنشأة وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المنشأة.

معدل دوران الدائنين

معدل دوران الدائنين المشتريات الآجلة ÷ متوسط الدائنين (Payeres turnver)

ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران المدنين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح الشركة زيادة معدل دوران المدنين عن الدائنين.

متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)

متوسط فترة التحصيل = إجمالي حسابات المدنين ÷ متوسط المبيعات اليومية.

(متوسط المبيعات اليومية (صافي المبيعات السنوية ÷ ٣٦٥).

وهي الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدنين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى الشركة، كما أن طول هذه الفترة يضيع على الشركة فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوأ الفروض ربما يؤدي إلى تحمل الشركة لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

متوسط فترة السداد (Payment Period Average)

متوسط فترة السداد = إجمالي حسابات الدائنين % متوسط المشتريات اليومية (متوسط المشتريات اليومية) (صافي المشتريات السنوية ÷ ٣٦٥).

وهي الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين وتعتبر ديون الموردين من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للشركة وطول هذه المدة في مصلحة الشركة طالما يتم بالاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهر الشركة في صورة المتعثرة في السداد.

فترة التخزين (Storage Period)

فترة التخزين = ٣٦٥ ÷ معدل دوران المخزون.

ويوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمراً غير مرغوب فيه خاصة الشركات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناء على عوامل أخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب والنقل وخلافه.

نسب الرفع المالي (Ratios Leverage)

وهي النسب التي تقيس مدى اعتماد المنشأة في التمويل على مصادر خارجية.

إجمالي الالتزامات إلى الأصول (Total Debts Assets)

إجمالي الالتزامات إلى الأصول = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي حقوق الملكية.

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية.

معدل تغطية الفوائد (Interest Coverage ratio)

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب مصروف الفوائد

وتوضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات باستخدام صافي ربح التشغيل، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للشركة.

القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل (long Debt Net Working Capital - term)

القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل = القروض طويلة الأجل ÷ رأس المال العامل

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل ÷